نـافـذة

إبداعات العصر أم تسليع ثقافي؟

من الأساطير المروجة في العالم أن وسائل الإعلام الغربية عامة، تتسم بالحيادية والموضوعية والموثوقية. ومع أن الصحف الكبرى هناك والمعروفة بدقتها ومصداقيتها تعترف بين الحين والآخر بوقوعها في أخطاء مهنية كبيرة وحتى بانزلاقات أخلاقية خطيرة، إلا أنها تظل تؤكد للجمهور أن تلك الأخطاء الحاصلة ليست عيوباً جوهرية في نظم نشر المعلومات السليمة بصفة أساسية، وهي ليست سوى حالات جزئية طارئة أو نقائص فردية لدى هذا المحرر أو ذاك. أما الحقيقة، كما يؤكد هربرت. أ. شيللر، مؤلف كتاب (المتلاعبون بالعقول) أن وسائل الإعلام (الصحافة، والدوريات، والإذاعة والتلفزة) هي جميعاً بلا استثناء مشروعات تجارية، تتلقى دخولها من الاستغلال التجاري لمساحتها الزمنية، أو المكانية لمصلحة الإعلانات، فمن الواضح أنها لا تثير أي مشكلة بالنسبة لهؤلاء الذين يدافعون عن «موضوعية»، و«نزاهة» الهيئات الأميركية العاملة في حقل الإعلام (شيللر، المتلاعبون بالعقول، ص ١٧).

والواقع أن شركات العولمة العملاقة تقوم وبتعاظم سريع بإغراق المجتمعات العالمية المختلفة بسيل من الرسائل التجارية الناشئة عن متطلبات تسويق الشركات متعددة الجنسيات الأميركية في أغلبها. حيث يجري تحويل بنية شبكات الاتصال الأميركية الداخلية وما تقدمه هذه الشركات من برامج طبقاً لمواصفات جهات التسويق العالمية. فشهية شركات الإعلان لا تعرف الشبع، كما أن هدفها ليس أقل من السيطرة الكاملة على كل وسيلة من وسائل الاتصال الجماهيري، وبمجرد نجاحها في إخضاع وسيلة من الوسائل، أياً كانت الصفات الأصلية لتلك الوسيلة، فإنها تتحول إلى أداة «للثقافة التجارية».

ويشار في هذا السياق مثلاً إلى «وكالة الإعلان الأميركية» العاملة على النطاق العالمي، التي تملك مئات الفروع في قارات العالم المختلفة والعواصم والمدن الكبرى، تصل أرباحها إلى مليارات الدولارات، متجاوزة الدخل القومي لعدد من الدول النامية مجتمعة.

وخلال العقود الثلاثة الأخيرة عرفت الرسالة الإعلانية المشبعة، المستفزة للمشاعر، أو ذات الأثر السلبي المضمر، طريقها إلى وسائل الاتصال العالمية. فأجهزة الإعلام هي الوسيلة المثلى للتوصيل وتشكيل الوعي، ولاسيما التلفاز الذي يستولي على عقل ولا وعي المشاهد العائد من عمل استغرق طوال يومه، فيستسلم لوسائل الإعلام المولة من الشركات الصناعية- التجارية الكبرى، عبر مسلسلات أو برامج معاونة للإنتاج التجاري بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتذكر صحيفة روسية أن أكثر من ٨٠ بالمئة من المسلسلات المكسيكية الشهيرة والمعروفة عالمياً، جرى تمويلها من خلال قنوات شركات الإعلان الأميركية الكبرى وفروعها المنتشرة على نطاق واسع في المكسيك وأميركا الجنوبية والدول الإفريقية والآسيوية.

وتؤكد دراسات بحثية أكاديمية ذات مصداقية عالية أن الرأسمالية العالمية بنموذجها الراهن لم تعد تكتفي بالاستحواذ على الأسواق التجارية والاستهلاكية العالمية، وإنما اتجهت بصورة متعاظمة وممنهجة للاستيلاء على العقول والأذهان، وتسليع الفكر والثقافة على نطاق واسع وشبه شامل. وقد خلصت الأبحاث الاجتماعية- النفسية بهذا الشأن إلى أن ما يشاهده الناس وما يقرؤونه، أو ما يستمعون إليه، وما يرتدونه وما يأكلونه، والأماكن التي يذهبون إليها، وما يتصورون أنهم يفعلونه، أو الآراء التي يعبرون عنها لمؤسسات استطلاعات الرأي... كل ذلك أصبح وظائف تمارسها أجهزة إعلامية تقرر الأذواق والقيم التي تتفق مع المعايير والتوجهات الخاصة التي تفرضها وتعززها مقتضيات السوق والربحية والهيمنة. بل إنه حتى نظام التعليم الرسمي والمؤسسات والبنى شبه التعليمية أصبحت تركز على خلق حالة من القبول الشعبي بأهداف وقيم «الاقتصاد السلعي».

ورغم التشدّق الزائف حول السعي الأميركي- الغربي القوي من أجل « حق الشعوب في تقرير مصيرها» وتجسيد هوياتها الوطنية الثقافية، إلا أن واقع التسليع الثقافي- الإعلامي يقدم أدلة دامغة وعيانية يومية على «تنميط» و«نمذجة» المنتجات الثقافية، التي لا يتوانون عن إدراجها ضمن تصنيف «السلع» على مستوى الكرة الأرضية كلها، مثل الموسيقا والأفلام السينمائية والمسلسلات التلفزيونية، وأنواع محددة من الملابس (التي يطلق عليها وصف «الماركات العالمية») والأطعمة، وصولاً إلى نماذج معمارية متطابقة في قارات ومناطق مختلفة من العالم (في نيويورك ولندن وباريس وشنغهاي وطوكيو.. إلخ).

حيث يجري تعميم وترسيخ علامات تجارية محددة، وأذواق فنية وثقافية، وممارسات سلوكية فردية وجماعية عبر وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية المتطورة والموجهة ولو بصورة غير مباشرة أو مفضوحة، إلى أن صارت تتمتع اليوم بذيع هائل، ودلالة زائفة على «الحضارية» و«العصرية» و«الثقافة الرفيعة» و«الحرية الواسعة».

ويتساءل في هذا الموضوع المقلق عدد من الباحثين الغربيين وغيرهم: هل «كوكا كولا» و«ماكدونالدز» و«الجينز» و«مايكروسوفت» و«الآي. بي. إم» و«دالاس» و«مايكل جاكسون» و«فرق الجاز الزنجية» وغيرها.. مجرد سلع وأذواق انتشرت عالمياً بفضل بساطتها وأصالتها ورقيها.. إلخ، أم إن المسألة تجارة وتسليع وتنميط واستخدامات تنتمي إلى ثقافة معينة تسعى لإقصاء وعزل وإزاحة الثقافات والقيم الأخرى، رغم كل الادعاءات والمزايدات الإعلامية حول حق الاختلاف، ودعم ثقافات وقيم الشعوب وهوياتها الخاصة في مواجهة المراكز العالمية المسيطرة اقتصادياً وتجارياً وإعلامياً وتقنياً؟!.

د. خلف الجراد

بداية البدايات هنا في جامعة دمشق

الطلاب قادوا النضال السياسي والقومي والوطني

جامعة دمشق عام ١٩٥٨

شمس الدين العجلاني

في سورية، في الشام، في دمشق، كانت ولم تزل بداية البدايات، في كل الأشياء والمسميات والوقائع والحضارات والعمارة والفن والغناء والتعليم والجامعات والموسيقا والعراقة والأصالة... والقهر والنصر.

قصص وحكايا سورية قد نبدأ بها ولكنها لن تنتهي، لها بداية وليس لها نهاية، قديمة عريقة، أصيلة جبارة هي سورية، مر عليها أمم وشعوب، غزاة وفاتحون، فقراء وأغنياء، شعراء وأدباء ومفكرون وعلماء وطلاب علم... استقبلت دمشق بصدرها الرحب كل هؤلاء وأطعمتهم وأسكنتهم ورعتهم، منهم من أحبها وأخلص لها، ومنهم من خان العهد وأساء إليها.

وجامعة دمشق هي واحدة من بداية البدايات، ويرجع تأسيسُ نواتها الأولى إلى عام ١٩٠٣، أو ١٩٠١ م من خلال المدرسة الطبية أو مكتب مدرسة الطب بفرعيه الطب البشري والصيدلة.

في عام ١٩١٣ افتتحت في بيروت، وكانت بيروت حينها جزءاً من سورية، مدرسة للحقوق كان معظم أساتذتها من العرب ولغة التدريس فيها اللغة العربية، ثم نقلت هذه المدرسة عام ١٩١٤ إلى دمشق، كما نقلت في عام ١٩١٥ مدرسة الطب إلى بيروت وأعيدت مدرسة الحقوق إلى بيروت في أواخر سني الحرب العالمية الأولى.

في شهر كانون الثاني من عام ١٩١٩ م، في زمن الحكومة العربية الأولى، تم افتتاح معهد الطب بدمشق وتلاه في شهر كانون الثاني من العام نفسه افتتاح مدرسة الحقوق، وكان مقرها الرئيسي في المبنى الذي تشغله حالياً وزارة السياحة، الواقع على ضفة نهر بردى إلى جانب التكية السليمانية، وفي مدرسة الحقوق تخرج أهم رجالات سورية والعرب، ومن الشخصيات البارزة التي درست في هذه المدرسة رئيس مجلس النواب ورئيس الوزراء الأسبق فارس الخوري.

وفي عام ١٩٢٣ م سميت مدرسة الحقوق بمعهد الحقوق حين صدرَ القرار رقم ١٣٢ تاريخ ١٥ حزيران عن صبحي بركات، رئيس اتحاد الدولة السورية والذي يقضي في مادته الأولى: « أُنشئتْ في دمشقَ باسم «الجامعة السورية» جامعةٌ تضمُّ المعاهدَ الآتية: معهد الحقوق، معهد الطب، المَجْمع العلمي العربي وأُلْحِقَ متحفُ دمشقَ أو دار الآثار بهذه الجامعة، ثم فصلَ في عام ١٩٢٦ م المجمع العربي ودار الآثار عن الجامعة.

وفي عام ١٩٢٨ أنشئت مدرسة الدروس الأدبية العليا وربطت إدارتها بالجامعة ثم أصبح اسمها عام ١٩٢٩ مدرسة الآداب العليا التي أغلقها المستعمر الفرنسي عام ١٩٣٥/١٩٣٦.

خلال الفترة من عام ١٩٢٦ م إلى عام ١٩٣٢ م شهدت الجامعة السورية التوسع والتحديث في المناهج وأعداد الطلاب من العرب والسوريين، ولكن ماشهدته المنطقة آنذاك من ترد للأوضاع السياسية والاقتصادية أدى إلى تراجع أداء الجامعة.

بموجب القرار ٣٦٣٧ تاريخ ١٥ تشرين الأول عام ١٩٣١م والمرسوم رقم ١٠٤٧ تاريخ ٢٨ تشرين الثاني عام ١٩٣٧م والمرسوم رقم ٣٣٠ تاريخ ٦ تموز عام ١٩٤١م تم تحديد دوام الطلاب في معهد الحقوق، وكيفية التقدم إلى الامتحانات، وبموجب المرسوم ١١٠ تاريخ ١-٢-١٩٤١م تم تحديد قبول الطلاب في معاهد الجامعة السورية.

اعترفت فرنسا عام ١٩٣٤م بشهادة معهد الحقوق وأنها معادلة لشهادة الحقوق الفرنسية.

بدءاً من عام ١٩٤٦م لم تبق الجامعة السورية مقتصرة على معهدي الطب والحقوق بل أحدثت فيها كليات ومعاهد عليا في اختصاصات أخرى وأصبحت مؤسسات التعليم العالي حتى العام ١٩٥٨م، عام الوحدة بين مصر وسورية، وقيام الجمهورية العربية المتحدة كالآتي: معهد الطب، معهد الحقوق، كلية العلوم، كلية الآداب، المعهد العالي للمعلمين، كلية الهندسة بمدينة حلب، كلية الشريعة، معهد العلوم التجارية، وأصبح اسمها جامعة دمشق وهي كبرى الجامعات السورية وأولُ جامعة حكومية في الوطن العربي ورائدة التعريب أيضاً.

كما تم في عام ١٩٤٦ م إنشاء مشفى الجامعة الذي لم يزل قائماً إلى وقتنا هذا ويمارس مهامه الإنسانية.

واستمرت الجامعة السورية تستقطب الطلاب العرب فتخرج فيها أغلبية جيل ذاك الزمن من سياسيين وأدباء ومفكرين.

في العام الدراسي ١٩٤٧ – ١٩٤٨ كان يتبع للجامعة السورية تسعة أقسام يبلغ عدد طلابها ٢٢٢١ طالباً منهم ١٩٣٧ من الذكور و٢٨٤ من الإناث، موزعين على الشكل التالي:

١٢٨٠ طالباً للحقوق، ٣٢١ طالباً للطب، ٦٢ طالباً للصيدلة، ٣١ طالباً لطب الأسنان، ٣٠ طالباً للقبالة والتمريض، ٣٢ طالباً للهندسة، ١٩٤ طالباً للعلوم، ٥٣ طالباً للآداب، ٢٠٨ طلاب لمعهد المعلمين العالي، وهناك ثمانية معاهد ومدارس تابعة لها ويبلغ عدد طلابها ١٢٢١ طالباً منهم ١٩٣٧ من الذكور و٢٨٤ من الإناث.

وتخرج في الجامعة السورية في العام الدراسي ١٩٤٦ – ١٩٤٧، ٢٣١ طالباً، منهم ٢١٥ من الذكور، و١٦ من الإناث.

وفي الحديث بتفصيل أكثر عن عدد الطلاب في أقسام الجامعة السورية عام ١٩٤٩ م كان قسم الطبيعيات يضم ١٩٤ طالباً، وقسم الاجتماعيات يضم ٥٣ طالباً وقسم المعلمين يضم ٢٠٨ طلاب.

استمرت جامعة دمشق إلى عام ١٩٥٨ م باسم الجامعة السورية وبعد ذلك أصبحت جامعة دمشق، وأحدثت جامعة ثانية باسم «جامعة حلب» وبصدور اللائحة التنفيذية لهذا القانون في عام ١٩٥٩ أصبحت جامعة دمشق تتألف من الكليات الآتية: كلية الآداب، كلية الحقوق، كلية التجارة، كلية العلوم، كلية الطب، كلية طب الأسنان، كلية الهندسة، كلية التربية، كلية الشريعة وبات من حقها أن تمنح شهادات في الدراسات العليا. لم يطرأ في عهد الانفصال تطور ملحوظ على الوضع الجامعي إلا في نطاق الأنظمة الجامعية فقد عدلت لتتلاءم مع الوضع الذي قام في البلاد.

بعد الحركة التصحيحية عام ١٩٧٠ تم تقديم الدعم للكليات القائمة وإنشاء الأقسام الجديدة فيها واستكمال التخصصات الأخرى وإحداث المعاهد المتوسطة الملحقة بالكليات. وأصبحت جامعة دمشق تتكون من: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الاقتصاد، كلية التربية، كلية الحقوق، كلية الزراعة، كلية الشريعة، كلية الصيدلة، كلية الطب، كلية طب الأسنان، كلية العلوم، كلية الفنون الجميلة، كلية الهندسة المدنية، كلية الهندسة المعمارية، كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية، المعهد العالي للتنمية الإدارية، وحظيت معظم الكليات والمعاهد بمبان جديدة. وتم تشييد عدد من الوحدات السكنية للطلاب والطالبات في مدينة باسل الأسد الجامعية. كما تم تشييد بناء مستقل خصص سكناً للممرضات العاملات في المشافي الجامعية، وتم افتتاح عدد من دبلومات الدراسات العليا في اختصاصات مختلفة ودبلوم التأهيل، كما افتتحت درجة الماجستير في معظم الاختصاصات ودرجة الدكتوراه في بعض الاختصاصات.

عام ٢٠٠١ تم افتتاح برامج التعليم المفتوح في الجامعات السورية وكان نصيب جامعة دمشق منها (قسم الإعلام، قسم الترجمة، قسم رياض الأطفال، قسم إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، قسم المحاسبة، قسم الدراسات القانونية، قسم معلم صف، قسم الدراسات الدولية والدبلوماسية، قسم دبلوم التأهيل التربوي).

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

أنشئت كلية الآداب في الجامعة السّوريّة سنة ١٩٢٨م، وكانت سميت آنذاك المدرسة العليا للآداب، ثم ما لبثت قوات الانتداب الفرنسي أن أغلقتها سنة ١٩٣١م.

واستمر إغلاقها إلى أن تم جلاء المحتل الفرنسي عن سورية سنة ١٩٤٦م، فعادت وفتحت أبوابها تحت اسم كلية الآداب، وكانت مؤلفة فقط من قسمين، قسم اللّغة العربيّة وآدابها، وقسم الاجتماعيّات الذي كان يشمل التاريخ والجغرافية.

وتطورت كلية الآداب سريعاً ففتحت عام ١٩٤٧ م قسم الدّراسات الفلسفيّة والاجتماعيّة، وقسم اللّغات. ولم يطل الأمر كثيراً حين أصبح قسم الاجتماعيات قسمين قسم التاريخ وقسم الجغرافية. وكذلك الأمر بالنسبة لقسم اللّغات تحوّل إلى قسمين: قسم اللغة الإنكليزية وآدابها، وقسم اللغة الفرنسية وآدابها.

وفي عام ١٩٥٩م أعيد تنظيم كلية الآداب في إطار التنظيم الشامل للجامعة، وأحدث بها أقسام للدراسات العليا في عدة أقسام من الجامعة، وأضحت كلية الآداب تمنح درجتي الماجستير والدكتوراه في الآداب.

وأيضاً أعيد تنظيم كلية الآداب عام ١٩٨٣ لتتلاءم مع روح العصر والتقدم العلمي، وأصبح اسمها «كلية الآداب والعلوم الإنسانية»، وأحدث بها أقسام جديدة فكان هنالك قسم الإعلام، وقسم المكتبات، وقسم الآثار. ونعلم جميعاً أن كلية الآداب والعلوم الإنسانية، هي الآن من أهم الكليات العربية وأكثرها تطوراً وشمولاً ويقصدها الطلاب العرب وبعض الطلاب الأجانب إضافة إلى طلابنا، وتحتوي على الأقسام التالية:

قسم اللغة العربية وآدابها، قسم التاريخ، قسم اللغة الإنكليزية وآدابها، قسم الجغرافية، قسم اللغة الفرنسيّة وآدابها، قسم الفلسفة، قسم اللغة الفارسيّة وآدابها، قسم علم الاجتماع، قسم اللغة اليابانية وآدابها، قسم المكتبات والمعلومات، قسم اللغة الألمانية وآدابها، قسم الآثار، قسم اللغة الإسبانية وآدابها، قسم اللغة الروسية وآدابها.

بناء الجامعة

بناء الجامعة الرئيسي المعروف والمشهور، هو في الأصل ثكنة عسكرية لجند المحتل العثماني، وبعده الفرنسي، ومن ثم أضحت ثكنة يوسف العظمة في ظل الاستقلال، وبعدها جامعة دمشق.

الثكنة العثمانية: عرفت بالثكنة الحميدية أو القشلة الحميدية، والقشلة كلمة محرفة عن التركية تعني (قشلاق) ومعناها مأوى الجند أي المكان الذي يمكث فيه الجنود أو الحصن أو القلعة، وسميت الحميدية نسبة إلى السلطان عبد الحميد الثاني، وهي أشهر الثكنات العسكرية العثمانية بدمشق وأكبرها. أنشئت هذه الثكنة زمن السلطان العثماني عبد الحميد الثاني عام ١٨٩٧م وشيدت على أرض ما كان يسمى محلة (المنيع) من الشرق الأدنى إلى الشمال من المرج الأخضر (مرج الحشيش) بطابق واحد ثم عمد بعد فترة إلى بناء طابقها الثاني. وبلغ عدد غرفها نحو ٤٠٠ غرفة وتتسع لأكثر من خمسة آلاف جندي. وفي زمن المحتل الفرنسي، أصبحت القشلة الحميدية، مقراً لحامية دمشق من القوات المغربية المرتزقة التابعة لما كان يسمى جيش الشرق الفرنسي، واستعملت لآخر مرة من الانتداب الفرنسي في الاعتداء على دمشق ومجلسها النيابي في ٢٩ أيار من عام ١٩٤٥م، وحين تم استلامها من الحكومة الوطنية بعد الاعتداء الفرنسي على دمشق بشهرين أطلق عليها اسم ثكنة الشهيد يوسف العظمة، لم يستمر حال الثكنة على ما هي عليه طويلاً، فقد تحولت إلى الجامعة السورية ونقلت إليها عام ١٩٤٦م معاهد الجامعة السورية، ثم استقرت فيها كليات الحقوق والشريعة والعلوم... ومبنى كلية الحقوق اليوم يشغل القسم الأساسي منها.

والآن

وفي وقتنا الحالي فإن الجامعات الحكومية والخاصة والمفتوحة والافتراضية تمتد على مساحة الوطن، بفروعها المختلفة، وتفتح ذراعيها لكل الطلاب السوريين والعرب، ولكل من طلب العلم والمعرفة.

نضال الطلاب:

مع الثورة السورية

أعلنت عام ١٩٢٥ الثورة السورية الكبرى على المستعمر الفرنسي في البلاد السورية فقامت دمشق بكل ناسها تقف وقفة رجل واحد في وجه قوات الانتداب، وكان لطلاب سورية دورهم البطولي في التظاهرات والتنديد بالانتداب والمطالبة برحيل المستعمر الفرنسي.

لقد ضربت المرأة السورية أروع المثل في التضحية والفداء أثناء قيامها بمهمة التمريض، وخاصة أثناء الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥م حيث عملت إلى جانب الأطباء أو وحدها في معالجة الثوار والمواطنين.

ضد تعسف المحتل

وفي جامعه دمشق أضرب الطلبة والطالبات احتجاجاً على تخفيض ٧٥ ألف ليرة سورية من ميزانية الجامعة السورية بدمشق وذلك زمن المحتل الفرنسي يوم ٩ نيسان ١٩٢٩ م. وكانت الطالبات السورية على رأس هذه الاحتجاجات.

ضد تزوير الانتخابات:

في عام ١٩٣٢ قامت سلطات الانتداب الفرنسي بتزوير صناديق الانتخابات للمجلس النيابي، فاشتعلت البلاد السورية بالتظاهرات احتجاجاً على هذا التزوير، وشهدت دمشق أعنف التظاهرات على الانتخابات وعلى قوات المستعمر الفرنسي، وكان طلبة دمشق على رأس هذه الاحتجاجات، فحطموا صناديق الانتخابات وواجهوا نيران الاحتلال وقدموا الشهداء مرددين: « أطلقوا ناركم فنحن نحمي أصواتنا وبلادنا».

الإضراب الستيني

في عام ١٩٣٦. قامت في البلاد السورية حملة احتجاجات على سلطات الانتداب الفرنسي الذي كان أعظم وأطول إضراب جرى في العالم آنذاك... حيث أغلقت مؤسسات الدولة والحوانيت والمحال أبوابها واستمر هذا الإضراب قرابة الستين يوماً لذا عرف بالإضراب الستيني نسبة للفترة الزمنية التي استمر فيها.

حيث قام عدد من طلاب الجامعة السورية بالوقوف على جسر فكتوريا لمنع وصول الطلاب إلى الجامعة، ومجموعة أخرى من الطلاب نشرت قوائم سوداء تضم أسماء الطلاب الذين يداومون على الجامعة، وهذا ما دعا وزير المعارف آنذاك لتعليق الدراسة في الجامعة.

الطالبات مع لواء اسكندرون

عندما تآمر علينا الأتراك والفرنسيون وسرقوا لواء اسكندرون وملحقاته عام ١٩٣٩ م قامت المسيرات النسائية بدمشق تتقدمها طالبات الجامعة ومعاهدها.

كلية الحقوق شاهدة على ثأر ميسلون:

دخلت قوات الانتداب الفرنسي دمشق يوم ٢٤ تموز من عام ١٩٢٠، وبعد خمسة وعشرين عاماً وفي اليوم نفسه رُفع لأول مرة العلم السوري على الثكنات العسكرية بدمشق.

لقد كان يوم ٢٤ تموز من عام ١٩٤٥ يوماً مشهوداً في تاريخ سورية، حيث أقيمت الاحتفالات بدمشق لرفع العلم السوري أول مرة على الثكنات العسكرية « كلية الحقوق اليوم »، وكانت الحكومة السورية قد استلمت الثكنات العسكرية بدمشق يوم ٢٢ تموز عام ١٩٤٥، وهنالك لوحة تذكارية تخلّد ذلك موجودة فوق مدخل كلية الحقوق بجامعة دمشق كُتب عليها (ثأر وقعة ميسلون.. ذكرى دخول القوات السورية ٢٢ تموز ١٩٤٥).

الطالبات يغيرن في كفة الانتخابات

وكان للنساء السوريات وعلى رأسهن طالبات المعاهد والجامعات دورهن البارز في الانتخابات النيابية، ففي عام ١٩٥٤ م، انتصرن للمرشح خالد العظم في هذه الانتخابات، لأن ما يسمى جماعة الإخوان المسلمين آنذاك عقدوا اجتماعاً هاجموا فيه العظم هجوماً شخصياً، وقالوا في حياته الخاصة كلمات سيئة، فكان ذلك سبباً في انتصار نساء دمشق وفي مقدمتهم طالبات الجامعة ومعاهدها، فنجح العظم ورسب الإخوان... وأيضاً انتصرن للمرشح رياض المالكي، على المرشح مصطفى السباعي في الانتخابات التكميلية التي جرت عام ١٩٥٧ م، ونجح المالكي ورسب السباعي.

دفاعاً عن فلسطين

أقيم في دمشق في شهر أيار من عام ١٩٥٦ م معرض للذرة الأميركي، وعُرض ضمنه مجسم للكرة الأرضية، وضع عليه اسم «إسرائيل» بدلاً من فلسطين، فقام طلاب الجامعة السورية بتحطيم هذا المجسم.

وفي عام ١٩٥٦م حين قام الاعتداء الثلاثي على مصر، تدافع طلاب سورية للتدريب على السلاح والتمريض للدفاع عن مصر الشقيقة.

الطالبات مع الوحدة العربية

وحين بدأت إجراءات الوحدة بين سورية ومصر عام ١٩٥٨م، وقفت نساء سورية مع إقامة الوحدة، وكانت طالبات الجامعة السورية ومعاهدها، من أكثر النساء المؤيدات لهذه الوحدة في عملية الاستفتاء والمسيرات التي عمت البلاد.

وبعد

لا يمكن بصفحة أو صفحات، لا يمكن بساعة أو ساعات، أن نعطي كل ذي حق حقه، ونعطي جامعة دمشق بعضاً من حقها علينا وعلى العرب جميعاً.

لقد درس على مر الأيام والسنين في جامعاتنا خيرة الأدباء والمفكرين والسياسيين السوريين، وبالتالي تخرج فيها العديد والعديد من أعيان الأدب والفكر والسياسة في البلدان العربية، الذين يتابعون خفايا الأمور، يقرؤون عن رجالات ذاك الزمن، وأن رئيساً ما، ورئيس حكومة، وشاعراً مبدعاً، وفناناً أصيلاً.. كلهم تتلمذوا في دمشق، لأن دمشق كانت ولم تزل، شاء من شاء وأبى من أبى، مدرسة العروبة وسيفها وقلمها.

الطلاب السوريون يتظاهرون في جامعة دمشق عام ١٩٢٥